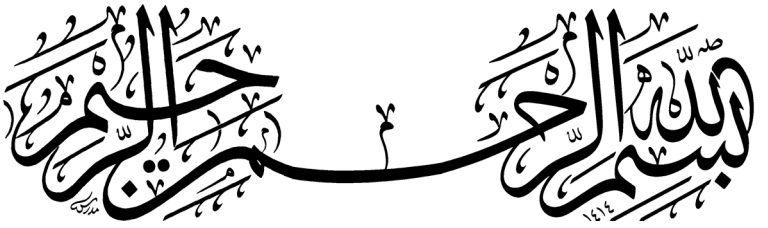
بسم الله الرحمن الرحيم

جامع المدارك

في شرح المختصر النافع

تأليف

الفقيه البارع

السيد أحمد الموسوي الخوانساري قدس سره

المتوفى سنة ١٤٠٥ هـ

الجزء الخامس

تحقيق

محمد باقر ملكيان

مراجعة

مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق

العتبة العباسية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية / شعبة المكتبة
كربلاء المقدّسة/ ص.ب. (٢٣٣) / هاتف: ٣٢٢٦٠٠، داخلي: ٢٥١

www.alkafeel.net
library@alkafeel.net
tahqiq@alkafeel.net

الموسوي الخوانساري، احمد يوسف حسن، 1309-1405 هجري، مؤلف .

جامع المدارك في شرح المختصر النافع. الجزء الخامس / للورع التقي والعلامة الفقيه آية الله السيد احمد الخوانساري؛ تحقيق محمد باقر ملكيان ؛ مراجعة مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق. – الطبعة الأولى.– كربلاء، العراق: مكتبة ودارمخطوطات العتبة العباسية المقدسة، مركز الشيخ الطوسيّ قدس سره للدّراسات والتّحقيق، ١٤٤٤ هـ. = ٢٠٢٢.

مجلد ؛ ٢٤ سم

يتضمن ارجاعات ببليوجرافية.

١. المحقق الحلي، جعفر بن الحسن بن يحيى، 602-676 هجري. المختصر النافع. ٢. الفقه الجعفري. أ. ملكيان، محمد باقر، محقق. ب. العتبة العباسية المقدسة. قسم الشؤون الفكرية والثقافية. مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق، مصحح. ج. العنوان.

LCC: KBP370.M84 A3726 2022

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة

فهرسة أثناء النشر

الكتاب: جامع المدارك /ج٥.
تحقيق: الشيخ محمد باقر ملكيان.
الإخراج الفني: علي محمد أسد الله.
الطبعة: الأولى.
عدد النسخ: ٥٠٠.

المؤلِّف: السيّد أحمد الخوانساري.
مراجعة: مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق.
الناشر: مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة.
المطبعة: دار الكفيل/ كربلاء المقدّسة- العراق
التاريخ: ٢٠ ربيع الأول ١٤٤٤هـ - ١٧/ ١٠/ ٢٠٢٢م.

كتاب التجارة

فهرس المحتويات

كتاب التجارة

الفصل الأوّل: فيما يكتسب به / ٧

المكاسب المحرّمة ٧

الاكتساب بالدم في هذه الأعصار ٨

ثمن العذرة ٩

الجمع بين الروايتين ١٠

ثمن الميتة ١١

ثمن البول ١٢

ثمن الكلاب ١٢

روايات المسألة ١٢

غير الصيود من الكلاب ١٣

المائعات النجسة ١٤

بيع العصير العنبي بعد الغليان ١٥

الروايات الواردة في المقام ١٥

عدم جواز بيع ما يذاب من شحوم الميتة..... ١٦
حرمة التكسّب بالآلات المحرّمة ١٦
ما يقصد به المساعدة على المحرّم ١٧
الروايات الواردة في المسألة ١٧
إجارة المساكن والحمولات للمحرّمات ١٩
بيع العنب ليعمل خمراً والخشب ليعمل صليباً ٢٠
الأخبار الواردة في المقام ٢٢
بيع ما لا ينتفع به ٢٥
الروايات التي تدلّ على الصحّة ٢٦
الأعمال المحرّمة ٢٧
تصوير التماثيل..... ٢٧
الروايات الواردة في المسألة ٢٧
حرمة الغناء ٣١
الروايات الواردة في حرمة الغناء ٣١
معنى اللعب واللهو..... ٣٥
المناقشة في بعض الروايات المتقدّمة ٣٧
حكم غناء المغنّية في الأعراس ٣٨
حرمة النوح بالباطل..... ٣٩
حرمة هجاء المؤمنين ٣٩

ما هو الهجاء؟ ٣٩
جواز هجو المشركين ٤٠
حرمة حفظ كتب الضلال ونسخها ٤٠
حرمة تعلّم السحر ٤١
ما حقيقة السحر؟ ٤٢
حرمة تعلّم الكهانة ٤٨
حقيقة الكهانة ٤٨
حرمة تعلّم القيافة ٥٠
حرمة الشعبذة والروايات الواردة فيها ٥٠
حرمة القمار والروايات الواردة فيه ٥١
الصور الأربع في المسألة ٥٢
الأولى: اللعب بآلات القمار مع الرهن ٥٢
الثانية: اللعب بآلات القمار من دون رهن ٥٢
المناقشة في الروايات ٥٤
الثالثة: المراهنة على اللعب بغير الآلات ٥٤
الرابعة: المغالبة بغير عوض في غير ما نصّ على الجواز ٥٧
غشّ المسلمين حرام ٥٨
ما هو الغش المحرّم؟ ٥٩
حرمة تدليس الماشطة ٦١

الأخبار الواردة في المقام ٦٢
معاني مفردات الرواية ٦٢
حرمة تزيين الرجل بما يحرم عليه ٦٤
حرمة زخرفة المساجد ٦٦
حرمة زخرفة المصاحف ٦٧
حرمة معونة الظالم في ظلمه ٦٨
حرمة أجرة الزانية ٦٩
حرمة الأجرة على القدر الواجب ٧٠
حرمة الرشا في الحكم ٧٤
الروايات الواردة في المسألة ٧٥
حرمة الأجرة على الصلاة جماعة ٧٧
حرمة الأجرة على القضاء ٧٨
حكم أخذ الأجرة على الأذان ٧٩
حكم أخذ الأجرة على عقد النكاح، والمكاسب المكروهة ٨٠
كراهة ما يفضي إلى المحرّم غالباً ورواياتها ٨١
الروايات المعارضة ٨٢
كراهة ما يكنّ من السلاح لأهل الكفر ٨٣
كراهة الحياكة وروايات الباب ٨٤
كراهة الحجامة مع الاشتراط ورواياته ٨٥

كراهة ضراب الفحل وروايات المسألة ٨٧
أخذ الأجرة على الختانة وخفض الجواري ٨٨
كراهة التكسّب بما تطرّق الشبهة إليه ٨٨
تكسّب الصبيّ ٨٨
كراهة الأجرة على تعليم القرآن ورواياته ٨٩
كراهة الأجرة على نسخ القرآن ٩١
حكم كسب القابلة مع الشرط ٩١
جواز أخذ الأجرة على تعليم الحكم والآداب ٩١
مسائل ستّ ٩٢
١. حكم أخذ ما ينثر في الأعراس ٩٢
٢. صحّة بيع عظام الفيل واتّخاذ الأمشاط منها ٩٣
٣. جواز أخذ ما يأخذه السلطان الجائر ٩٤
روايات المسألة ٩٤
الأخبار الواردة في أحكام تقبّل الخراج من السلطان ٩٧
٤. جواز أخذ المحتاج عمّا يقسّمه بين المحتاجين ٩٩
٥. حكم جوائز الظالم ١٠١
ما لا يعلم في جملة أمواله مال محرّم ١٠١
ما يعلم في جملة أمواله مال محرّم ١٠٢
أن يعلم تفصيلاً حرمة ما يأخذه ١٠٥

في ما لو علم إجمالاً اشتمال الجائزة على الحرام ١٠٦
٦. جواز الولاية عن العادل ١٠٧
حرمة الولاية عن الجائر وروايات الباب ١٠٧
هل تكون حرمتها نفسيّة أو عرضيّة؟ ١٠٨
مسوّغات الولاية عن الظالم ١٠٩
ما استدلّ به لجواز الولاية للقيام بمصالح العباد ١٠٩
المناقشة في الأدلّة ١١٠
ما يستفاد منها الجواز في الجملة ١١١
ممّا يسوّغ الولاية عن الجائر الإكراه عليه ١١٤
ما استدلّ به في المقام ١١٥

الفصل الثاني: في البيع وآدابه / ١١٩

تعريف البيع ١١٩
معنى الحقّ، والفرق بينه وبين الحكم ١٢٦
شروط عقد البيع ١٣٢
الشرط الأوّل: شروط المتعاقدين ١٣٢
الإشكالات الواردة على معاملة الصبيّ غير الرشيد ١٣٢
دفع مناقشات الشيخ الأنصاري في المسألة ١٣٧
اشتراط الاختيار في البيّعين ١٣٩
يشترط أن يكون البائع مالكاً أو وليّاً ١٤٦

البيع الفضولي ١٤٧
وقوف البيع الفضولي على الإجازة ١٤٧
ما يرد على هذا التقريب ١٤٨
كفاية الرضا في بعض الموارد ١٤٩
ما استدلّ به لبطلان بيع الفضولي ١٥٤
ما يرد على الاستدلال بالآية ١٥٥
الأخبار الواردة في الباب ١٥٦
ما يرد على الاستدلال بالروايات ١٥٧
الاستدلال بالإجماع وما يرد عليه ١٥٩
الاستدلال بالعقل وما يرد عليه ١٦٠
الإجازة ناقلة أم كاشفة؟ ١٦١
ما يرد على الوجه الأوّل ١٦١
ما يرد على الوجه الثاني ١٦٢
ما يرد على هذه الإيرادات ١٦٣
لو باع ما لا يملكه مالك لم ينعقد البيع ١٦٦
الجمع بين ما يملك وما لا يملك في عقد واحد ١٦٧
صحّة بيع الأب والجدّ ١٦٩
هل عدالة الأب والجدّ معتبرة ١٧١
هل تعتبر المصلحة أو كفاية عدم المفسدة؟ ١٧٣

اشتراك الجدّ الأعلى مع الجدّ في الولاية ١٧٤
ولاية الحاكم وحدودها ١٧٥
ما استدلّ به لثبوت الولاية للفقيه في عصر الغيبة ١٧٦
توضيح حول الاستدلال بالتوقيع ١٧٧
ما يرد على أدلّتهم ١٧٨
الشرط الثاني: الكيل أو الوزن أو العدد ١٧٩
لزوم العلم بمقدار المثمن والثمن ١٧٩
الروايات الواردة في اعتبار الكيل والوزن ١٨٠
المناط في المكيل أو الموزون ١٨٦
جواز ابتياع جزء المشاع ١٨٨
فرق الكلّي المشاع عن الكلّي في المعيّن ١٨٩
بيع بعض من جملة معيّنة وأدلّة بطلانه ١٩٠
ما يرد عليه ١٩١
الشرط الثالث: لا تباع العين الحاضرة إلّا مع المشاهدة أو الوصف ١٩٣
لو بيعت عين بغير اختبار ووصف ١٩٥
لا يجوز بيع المجهول وإن انضمّ إليه شيء ١٩٦
الروايات الواردة في صحّة البيع مع الضميمة ١٩٧
إشكالات الشيخ الأنصاري في الاستدلال بهذه الروايات ٢٠٠
دفع إشكالات الشيخ الأنصاري على الروايات ٢٠٠

بيع المجهول بضميمة مستقلّة أو ضميمة تابعة ٢٠٢
الشرط الرابع: تقدير الثمن وجنسه ٢٠٣
في بيان معنى الضمان ٢٠٦
الفرق بين المنفعة والانتفاع ٢١٠
التالف المثلي مضمون بالمثل والقيمي بالقيمة ٢١٢
تقويم التالف بقيمة يوم التلف ٢١٥
صحيحة أبي ولّاد والاستدلال بها على أنّ المدار قيمة يوم الأخذ ٢١٦
ما يرد على هذا الاستدلال ٢١٩
إذا أطلق النقد انصرف إلى نقد البلد ٢٢٢
لو اختلفا في قدر الثمن ٢٢٢
لزوم إسقاط الظرف عمّا يوزن ظرفاً ومظروفاً ٢٢٤
الروايات الواردة في المسألة ٢٢٥
الشرط الخامس: القدرة على التسليم ٢٢٦
الاستدلال بالنبوي ٢٢٨
في تفسير الغرر ٢٢٨
هل يفسد البيع مع عدم القدرة؟ ٢٣٠
آداب التجارة ٢٣٣
استحباب التفقّه في مسائل التجارة ٢٣٣
روايات الباب ٢٣٣

استحباب الإقالة لمن استقال ٢٣٥
استحباب الشهادتين للبائع ٢٣٦
استحباب التكبير عند الابتياع ٢٣٧
استحباب النقصان فيما يأخذ والراجح فيما يعطي ٢٣٧
مكروهات المبايعة **٢٣٨**
كراهة مدح البائع وذمّ المشتري والحلف ٢٣٨
كراهة البيع في موضع يستر فيه العيب ٢٣٩
كراهة الربح على المؤمن ٢٣٩
كراهة السوم بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ٢٤١
كراهة دخول السوق أوّلاً ٢٤١
كراهة مبايعة الأدنين وذوي العاهات والأكراد ٢٤١
يكره التعرّض للكيل والوزن إذا لم يحسن ٢٤٣
يكره الاستحطاط بعد الصفقة ٢٤٣
كراهة الزيادة وقت النداء ٢٤٤
كراهة دخول المؤمن في سوم أخيه ٢٤٥
كراهة توكّل الحاضر للبادي ٢٤٦
كراهة تلقّي الركبان ٢٤٧
حكم النجش في المعاملة **٢٤٨**
حكم الاحتكار **٢٤٩**

بيان ما يصدق عليه الاحتكار وروايات الباب..... ٢٥٢
المحتكر يجبر على البيع ٢٥٤

الفصل الثالث: في الخيار والنظر في أقسامه وأحكامه / ٢٥٥

الأوّل: خيار المجلس ٢٥٥
الخيار حقّ قابل للتوريث والإسقاط..... ٢٥٥
بيان أقسام العقود ومصاديقها إجمالاً ٢٥٦
الأصل في البيع اللزوم..... ٢٥٨
المراد من المجلس ٢٥٩
روايات الباب ٢٥٩
هل يثبت خيار المجلس للوكيل؟ ٢٦٠
شرط سقوط الخيار في ضمن عقد البيع ٢٦٢
إشكال وجواب في المقام..... ٢٦٢
انتهاء زمان الخيار بالافتراق..... ٢٦٤
الثاني: خيار الحيوان ٢٦٤
خيار الحيوان ثلاثة أيّام ٢٦٤
اختصاص خيار الحيوان بالمشتري..... ٢٦٤
القول بثبوته للبائع والمشتري..... ٢٦٥
ثبوت الخيار لمن انتقل إليه الحيوان ٢٦٥
وجه الجمع بين الأخبار..... ٢٦٦

اشتراط السقوط في ضمن العقد ٢٦٧
سقوط الخيار بالتصرّف ورواياته ٢٦٧
الوجوه المحتملة في الرواية ٢٦٨
الثالث: خيار الشرط ٢٧١
الروايات الواردة في المسألة ٢٧١
الاستشكال في التمسّك بالأخبار العامّة ٢٧٢
لزوم كون المدّة مضبوطة ٢٧٣
الروايات الواردة في المقام ٢٧٥
الوجوه المحتملة في اعتبار ردّ الثمن ٢٧٦
الرابع: خيار الغبن ٢٧٨
هل إعمال الخيار فوريٌّ أم لا؟ ٢٨٥
التمييز بين ما يكون الزمان ظرفاً للحكم عن غيره ٢٨٦
الخامس: البيع بلا قبض ٢٨٩
الروايات الدالّة على أنّ خيار المشتري ثلاثة أيّام ٢٨٩
شروط الخيار المذكور ٢٩١
في الفروع المترتّبة على اشتراطه ٢٩٢
الفرع الأوّل ٢٩٢
الفرع الثاني ٢٩٣
الفرع الثالث ٢٩٣

في شراء ما يفسد من يومه ٢٩٧
السادس: خيار الرؤية ٢٩٨
ما استدلّ به على ثبوت خيار الرؤية ٢٩٨
ما يرد على الاستدلال بالروايات ٢٩٩
أحكام الخيار ٣٠٣
اختصاص خيار المجلس بالبيع ٣٠٣
يسقط خيار الشرط بالتصرّف ٣٠٤
الخيار المشروط أو اللازم يورّث ٣٠٤
الوجوه المذكورة في كيفيّة وراثة الخيار ٣٠٥
تحقّق الملكيّة بنفس العقد ٣٠٨
تحقّق الملكيّة بانقضاء الخيار ٣٠٩
تلف المبيع قبل قبض المشتري من مال البائع ٣١٥
لو تلف المبيع بعد القبض وقبل انقضاء الخيار ٣١٨

الفصل الرابع: في لواحق البيع / ٣٢٣

الأوّل: النقد والنسيئة ٣٢٣
أقسام البيع بحسب زمان الثمن والمثمن ٣٢٣
إطلاق العقد يقتضي النقد ٣٢٣
يصحّ أن يبتاع ما باعه نسيئة بزيادة إذا لم يشترط ٣٢٧
لا يجب دفع الثمن قبل حلوله ٣٣٤

لا يجب القبض مع تبرّع المشتري ٣٣٤
وجوب الإخبار بالأجل ٣٣٧
إن لم يخبر بالأجل فله الخيار ٣٣٨
مسألتان **٣٣٨**
ضرورة نسبة الربح إلى السلعة في بيع المرابحة ٣٣٨
روايات الباب ٣٣٩
من اشترى أمتعة صفقة لم يجز بيع بعضها مرابحة ٣٤٠
عدم جواز البيع مرابحة ٣٤١
الثاني: في ذكر ما يدخل في المبيع **٣٤٣**
الضابط في ما يدخل في المبيع ٣٤٣
لو ابتاع الأرض بحدودها وما أغلق عليه بابها ٣٤٤
خروج ثمرة النخل المؤبّر لو باع النخل ٣٤٥
الثالث: في القبض **٣٤٦**
حقيقة القبض هو الاستيلاء على الشيء ٣٤٦
إطلاق العقد يقتضي تسليم المبيع والثمن ٣٤٩
يجوز بيع ما لا يكال ولا يوزن قبل القبض ٣٥٢
روايات الباب ٣٥٢
تأكّد الكراهة في خصوص الطعام ٣٥٥
لو قبض المكيل والموزون والمعدود والمزروع وادّعى نقصانه ٣٥٥

القول قول المشتري في صورة عدم الحضور ٣٥٦
الرابع: في الشروط **٣٥٧**
جواز الشرط في البيع إذا كان سائغاً ومقدوراً ٣٥٧
معنى الشرط في العرف ٣٥٧
المعنى الثاني للشرط ٣٥٩
شروط صحّة الشرط **٣٥٩**
الأوّل: أن يكون مقدوراً ٣٥٩
الثاني: أن يكون سائغاً ٣٦٢
تشخيص الضابط في موافقة الكتاب ومخالفته ٣٦٣
الثالث: عدم كونه مخالفاً ومنافياً لمقتضى العقد ٣٧٢
يصحّ اشتراط كلّ فعل مباح أو مستحبّ أو مكروه ٣٧٤
تقريب الجواز ٣٧٤
لو باع أرضاً جرباناً معيّنة فنقصت ٣٧٥
الخامس: في العيوب **٣٧٧**
ضابطة العيوب ٣٧٧
تعريف العوار والعيب ٣٧٧
الأخبار الواردة في المقام ٣٧٩
تقريب الجواز ٣٧٩
البراءة في هذا المقام ٣٨١

سقوط الأرش بالعلم والتبرّي ٣٨٦
سقوط الأرش بمجرّد الرضا ٣٨٦
جواز بيع المعيب وإن لم يذكر عيبه ٣٨٧
عدم جواز ردّ المبيع منفرداً لو كان صفقة ٣٨٧
الوطء يمنع ردّ الأمة ورواياته ٣٩٠
استثناء الحمل في المقام ٣٩١
مسائل **٣٩٤**
التصرية معناها والروايات الواردة فيها ٣٩٤
هل التصرية تدليس يثبت بها الخيار؟ ٣٩٥
عدم كون الثيوبة عيباً في الإماء ٣٩٧
الإباق عيب والروايات الواردة في المقام ٤٠٠
عدم تحيّض الأمة عيب ٤٠١
الثفل في مثل الدهن والزيت عيب ٤٠٢
روايات الباب ٤٠٢
لو تنازعا في التبرّي من العيب ولا بيّنة تقدّم قول المنكر ٤٠٣
تقويم المبيع صحيحاً ومعيباً ٤٠٥
في ما إذا لم تكن القيمة معلومة ٤٠٦
لو اختلف أهل الخبرة في القيمة ٤٠٨
لو حدث العيب بعد العقد وقبل القبض ٤١٢

لو اشترى شيئاً حدث فيه حال الشراء عيب قبل القبض..... ٤١٤

الفصل الخامس: في الربا / ٤١٥

تعريف الربا **٤١٥**

الروايات المتشدّدة في أمر الربا..... ٤١٦

الربا في المعاملات **٤١٨**

المعاملة الربويّة هل هي فاسدة مطلقاً؟ ٤٢٠

إذا كانت الزيادة شرطاً فالأقوى بطلان المعاملة..... ٤٢٢

هل الربا يجري في جميع المعاوضات؟..... ٤٢٤

يشترط في تحقّق الربا اتّحاد جنس العوضين ٤٢٧

كلّ جنس مع متفرّعاته كالجنس الواحد ٤٣١

الروايات الواردة في المسألة ٤٣٢

يتحقّق الربا في المكيل والموزون فقط **٤٣٤**

روايات الباب ٤٣٤

المناط في المكيل والموزون ما كان في عصر النبيّ صلى الله عليه وآله..... ٤٣٦

لا يجوز بيع المتجانسين من المكيل والموزون متفاضلاً نقداً ونسيئة ٤٤٠

من أدرك الإسلام وتاب وضع عنه ما سلف ٤٤٣

إذا كان مسلماً وجاهلاً بالحرمة ٤٤٤

حكم التفاضل إذا اختلف الجنسان نقداً ونسيئةً ٤٤٨

إذا كان كلاهما من العروض ٤٤٩

القول بالمنع ورواياته ٤٥٠
وجه الجمع بين الأخبار ٤٥٠
جريان الربا في الحنطة والشعير وروايات الباب ٤٥١
لا ربا في ما لا يكال ولا يوزن ٤٥٣
هل في المعدودات رباً؟ ٤٥٥
ما استدلّ لعدم جواز التفاضل مطلقاً ٤٥٥
لكلّ بلد كيله ووزنه ٤٥٦
الأقوال في بيع الرطب بالتمر ٤٥٦
القول الأوّل وما استدلّ له ٤٥٦
ما يرد على القول الأوّل ٤٥٧
القول الثاني والثالث وأدلّتهما ٤٥٧
القول الرابع وما استدلّ له ٤٥٧
مستثنيات الربا ٤٥٨
الروايات الواردة في المسألة ٤٥٨
اختصاص الحكم بالأب ٤٦٠
عدم الفرق في الزوجة بين الدائمة والمتمتّع بها ٤٦٠
يجوز أخذ الربا من الحربي وعدم إعطائه ٤٦٠
جواز بيع الثوب بالغزل مع التفاضل ٤٦١
حكم بيع الحيوان باللحم ٤٦١

التخلّص من الربا مع ضمّ الضميمة ٤٦٢
روايات الباب ٤٦٢
بيع الصرف ٤٦٥
بيع الأثمان وجريان الربا فيها ٤٦٥
يجب التقابض في مجلس بيع الأثمان ورواياته ٤٦٦
إذا قبض بعض المبيع قبل التفرّق ٤٦٩
لو اشترى منه دراهم ثمّ اشترى بها دنانير قبل القبض ٤٧٠
لو كان عليه دنانير فأمره أن يحوّلها إلى الدراهم ٤٧٢
عدم جواز التفاضل في الجنس الواحد ٤٧٤
استواء الصحيح والمكسور والمصوغ ٤٧٤
عدم بيع المغشوش بجنسه ٤٧٤
عدم جواز بيع تراب الذهب بالذهب والفضّة بالفضّة ٤٧٥
جواز بيع جوهر الرصاص والنحاس بالذهب والفضّة ٤٧٥
جواز إخراج الدراهم المغشوشة بالشراء بها ٤٧٦
مسائل ٤٧٨
إذا دفع زيادة عمّا للبائع صحّ ٤٧٩
لو كانت الزيادة من جهة تفاوت الموازين ٤٧٩
جواز تبديل الدرهم بدرهم مع شرط صياغة الخاتم ٤٨٠
عدم جواز بيع الأواني المصوغة بأحد النقدين ٤٨١

يجوز بيع الآلات المحلّاة نقداً إن علم مقدار الحلية ٤٨٣
لا يجوز بيع شيء بدينار غير درهم ٤٨٤
حكم بيع ما يجتمع من تراب الصياغة ٤٨٥
أحكام بيع الثمار ٤٨٩

الفصل السادس: في بيع الثمار/ ٤٨٩

ما يدلّ على عدم صحّة بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ٤٨٩
الروايات المعارضة ٤٩١
صحّة البيع قبل بدو الصلاح بشرط القطع أو مع الضميمة ٤٩٤
إذا كانت الضميمة غير الثمرة ٤٩٥
الرواية المعارضة ٤٩٦
الجمع بين الطائفتين ٤٩٦
حكم بيع الثمار في غير النخل ٤٩٧
بدوّ الصلاح في الروايات بمعنى انعقاد الحبّ ٤٩٨
يجوز بيع الخضر بعد انعقادها ٤٩٩
الخدشة في أدلّة الجواز ٥٠٠
يجوز للبائع أن يستثني شيئاً من الثمرة ٥٠١
عدم جواز المزابنة وما استدلّ له ٥٠٤
ما يدلّ على الجواز ٥٠٥
هل يجوز بيع السنبل بحبّ منه أو بحبّ من غيره؟ ٥٠٦

الروايات المعارضة ٥٠٦
في معنى العريّة واستثنائها من المزابنة ٥٠٧
شروط صحّة بيع العريّة ٥٠٨
جواز بيع الزرع المشروط قطعه ٥٠٩
جواز بيع ما ابتاعه من الثمرة بزيادة قبل قبضها ٥١٠
هذه المعاملة بيع أو صلح؟ ٥١٣
أكل المارّة ثمرة النخل حدوده ورواياته ٥١٤
الروايات المعارضة ٥١٥
قيد عدم الإفساد والحمل ليسا قيدين للحلّيّة ٥١٧

الفصل السابع: في بيع الحيوان / ٥١٩

تلف الحيوان في مدّة الخيار من مال البائع ٥١٩
ولد الحامل المبيعة للبائع ٥٢١
جواز ابتياع بعض الحيوان ٥٢١
لو اشترك جماعة في شراء حيوان ٥٢٣
لا يجوز الشركة في شراء بشرط الخسارة على أحدهما ٥٢٤
جواز النظر إلى وجه المملوكة ومحاسنها ٥٢٥
استحباب تغيير الاسم وإطعامه والتصدّق عنه ٥٢٧
ويلحق بهذا الباب مسائل ٥٢٧
هل العبد يملك شيئاً أو لا؟ ٥٢٧

المستفاد من الأخبار تملّك العبد ٥٢٨
تملُّك العبد لفاضل الضريبة ٥٢٩
مال العبد للبائع إلّا مع الشرط ٥٣١
وجوب استبراء الأمة قبل بيعها ٥٣٢
لو باعها من غير استبراء أثم وصحّ ٥٣٣
وجوب الاستبراء على البائع بعد البيع ٥٣٤
الاستمتاع بغير الوطء قبل الاستبراء ٥٣٥
الاكتفاء في الاستبراء بالحيضة ٥٣٦
الأخبار المعارضة ٥٣٧
سقوط الاستبراء عن الصغيرة ٥٣٨
سقوط الاستبراء عن المستبرأة ٥٣٩
سقوط الاستبراء عن أمة المرأة ٥٣٩
روايات الباب ٥٣٩
لو كانت الأمة حاملاً من سيّدها لا يجوز بيعها ٥٤١
الأخبار الواردة في المقام ٥٤١
الروايات المعارضة ٥٤٣
لا يجوز وطء الأمة إلّا بعد وضع الحمل ٥٤٤
حكم التفرقة بين الأطفال وأمّهاتهم ورواياته ٥٤٦
لا بأس بانتزاع الأمة المشتراة إن أمضاه المستحقّ ٥٤٨

يحكم بحرّيّة الولد مع أداء القيمة ٥٥٢
يرجع المشتري إلى البائع بقيمة الولد ٥٥٢
يرجع المشتري إلى البائع بالعقر ٥٥٢
الغنائم المأخوذة بغير إذن الإمام عليه السلام أنفال تستحلّ للشيعة ٥٥٣
لو دفع إلى مأذون مالاً ليشتري نسمة ويعتقها ٥٥٥
مستند الحكم رواية ابن أشيم ٥٥٦
الإيرادات الواردة على رواية ابن أشيم ٥٥٦
الأجوبة عن الإيرادات المذكورة ٥٥٧
إذا اشترى عبداً فدفع البائع إليه عبدين ٥٥٨
عدم صحّة ابتياع عبد من العبدين ٥٦١
وقوع البيع على أحدهما المصداقي ٥٦١
وقوع البيع على أحدهما المفهومي ٥٦٢
إذا وطئ أحد الشريكين الأمة سقط عنه الحدّ بقدر نصيبه ٥٦٤
التقويم على الواطئ ٥٦٥
لو اشترى كلّ من العبدين الآخر من مولاه ٥٦٦

الفصل الثامن: في السلف / ٥٦٩

النظر الأوّل: في الشروط ٥٦٩
تعريف السلف وتوضيح القيود في تعريفه ٥٦٩
عدم صحّة بيع ما لا يضبطه الوصف ٥٧٠

الروايات الواردة في المقام ٥٧٠
وجوب قبض رأس المال قبل التفرّق ٥٧١
المناقشة في عدم صحّة بيع الدين بالدين ٥٧٢
لزوم تقدير المبيع إذا كان مكيلاً أو موزوناً في غير السلم ٥٧٤
اشتراط التقدير في الثمن في السلم ٥٧٥
هل تأجيل المثمن مأخوذ في حقيقة السلف؟ ٥٧٥
يشترط كون وجود المبيع عامّاً وقت حلول الأجل ٥٧٦
النظر الثاني: في أحكام السلف ٥٧٧
عدم جواز بيع السلم قبل حلوله ٥٧٧
روايات المسألة ٥٧٧
القول بالمنع في صورة التفاوت ورواياته ٥٧٨
كراهة البيع قبل القبض في خصوص الطعام ٥٨١
جواز بيع المبيع بعضه وتولية بعضه ٥٨١
أقسام بيع الكالي بالكالي ٥٨١
لو دفع دون الصفة أو الجنس ٥٨٢
لو دفع فوق الصفة ٥٨٢
لو تعذّر أو انقطع فالمشتري مخيّر بين الفسخ والصبر ٥٨٣
روايات المسألة ٥٨٣
دفع غير الجنس مع رضا الغريم بدون المساعرة ٥٨٤

الرواية المعارضة ٥٨٥
صحّة اشتراط ما هو معلوم وصحة العقد مع الشرط ٥٨٦
لو أسلم في غنم وشرط أصواف نعجات ٥٨٦
لو شرط ثوباً من غزل امرأة معيّنة ٥٨٧
النظر الثالث: في اللواحق ٥٨٧
حقيقة القرض واستحبابه ٥٨٨
الروايات الواردة في استحباب القرض ٥٨٨
لا يجوز في القرض شرط النفع ٥٨٩
روايات الباب ٥٨٩
الإشكال في ضبط المقترض وصفاً وقدراً ٥٩٣
إذا دفع الذهب والفضّة ثمناً لا يلزم معرفة الوزن ٥٩٣
جواز التصرّف مع الغرامة بإذن المالك ٥٩٣
جواز اقتراض الخبز عدداً ٥٩٤
توقّف الملك على القبض ٥٩٥
عدم لزوم اشتراط الأجل في القرض ٥٩٧
يجب على المستدين نيّة القضاء وروايات الباب ٦٠٠
عزل الدين عند وفاة المستدين موصياً به ٦٠٢
الوصيّة بالدين لو غاب صاحب الدين ٦٠٣
لو يئس عن وجدان صاحب الدين ٦٠٣

لا يصحّ المضاربة بالدين قبل القبض ٦٠٥
يجوز للمسلم أن يقبض ما أخذه الذمّي عوضاً عن حقّه ٦٠٦
روايات المسألة..... ٦٠٦
الاستدلال بصحيح محمّد بن مسلم وما يرد عليه ٦٠٧
لو أسلم قبل بيعه..... ٦٠٨
لو كان لاثنين ديون فاقتسماها ٦٠٩
لا يصحّ القول بعدم صحّة تقسيم الدين بقول مطلق..... ٦١١
عدم لزوم دفع الغريم أكثر ممّا دفع ٦١١
خاتمة ٦١٣
أجرة الكيّال والوزّان والناقد على الآمر ٦١٣
لو جمع بين الابتياع والبيع فأجرة كلّ عمل على الآمر به..... ٦١٣
عدم ضمان الدلّال ما يتلف في يده ٦١٤
فهرس المحتويات..... ٦١٥